كلية التجارة
قسم العلوم السياسية

الولايات المتحدة ومبدا عدم التدخل في الشئون الداخليه للدول

"دراسه في السياسه الخارجيه الامريكيه خلال مرحله ما بعد الحرب الباردة"

رساله مقدمه من :

الطالبه: صفاء صابر خليفه محمدين

لنيل درجه الماجستير في العلوم السياسيه

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

إشراف

د.احمد محمد وهبان

استاذ العلوم السياسية المساعد

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

٢٠٠٧

الفصل الأول
الولايات المتحدة ومبدأ عدم التدخل خلال عقد التسعينيات

توطئة :

نتناول في هذا الفصل – والذي ينطوي علي مبحثين ممارسات الولايات المتحدة بصدد المبدا محل الدراسة وذلك من خلال المعالجة العلمية لحالات تطبيقية تدخلت فيها الولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات تحت شعار حماية حقوق الإنسان كما في العراق والصومال والبوسنة و كوسوفو او دعم الديمقراطية كما في بنماوهاييتي . فضلا عن ذلك، تاتي تلك الممارسات في إطار فهمنا لاهم السمات التي تميزت بها البيئة الدولية وكان لها عظيم الاثر علي تغير توجهات السياسة الامريكية بصدد التدخل، وبذلك فإننا سنقسم هذا الفصل كما سبق ان اشرنا علي النحو التالي:

المبحث الاول: الولايات المتحدة والتدخل لاعتبارات إنسانيه ويتضمن ثلاثه مطالب كالتالي:

المطلب الاول: التدخل الامريكي في اعقاب حرب الخليج الثانية (١٩٩١ – ١٩٩٦).

المطلب الثاني: التدخل الامريكي في الازمة الصومالية (١٩٩٢ – ١٩٩٥).

المطلب الثالث: التدخل الامريكي في منطقة البلقان.

اولا:التدخل الامريكي في ازمة البوسنة و الهرسك(١٩٩٢+ ١٩٩٦)

ثانيا:التدخل الامريكي في ازمة إقليم كوسوفا ١٩٩٨+ ١٩٩٩

المبحث الثاني: الولايات المتحدة والتدخل لإعادة الديمقراطيه بمفهومها الغربي. ويتضمن مطلبين هما:

المطلب الاول: الغزو العسكري الامريكي لبنما ديسمبر ١٩٨٩.

المطلب الثاني: التدخل العسكري الامريكي في هاييتي (١٩٩١+ ١٩٩٤).

وتجدر الإشارة هنا إلي ان هذا الفصل يقتضي منا التمهيد له بعرض ابرز سمات البيئة الدولية التي كان لها عظيم الاثر علي ممارسات الولايات المتحدة بصدد المبدا محل الدراسة خلال عقد التسعينيات .

تتعين الإشارة بداية إلي ان عقد التسعينيات شهد حدثا بالغ الاهمية تمثل في انهيار الاتحاد السوفيتي السابق ونهاية الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالدور المهيمن علي الساحة العالمية. وكان لابد ان يكون للتحول الذي احدثه تصدع الاتحاد السوفيتي وغيابه ع ن

المسرح الدولي اثاره العميقة علي الخريطة السياسية للعالم وعلاقات القوى فيه وكذلك القضايا التي سيواجهها ويتعامل معها في هذا النسق الجديد [1].

ويلاحظ انه علي الرغم من اختلاف الباحثين حول التاريخ الفعلي لبداية مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة إلا اننا نعتبر ان عام ١٩٨٩ وتحديدا في ٩ نوفمبر من ذلك العام يمثل البداية الحقيقية لتلك الحقبة ، حيث شهد ذلك التاريخ حدثا مدويا كان له عظيم الاثر علي بنية النسق الدولي بل وشكل منعطفا هاما في تاريخ العالم المعاصر الا وهو انهيار حائط برلين، فهو الحائط الذي طالما مثل رمزا لانقسام العالم إلي شطرين متصادمين ايديولوجيا وجسد الصراع الطويل والمرير بين القطبين الامريكي والسوفيتي وبالتالي فقد كان زواله إيذانا بحقبة جديدة قوامها هيمنة الولايات المتحدة فعليا علي تقرير مصير النسق العالمي الجديد منفردة.واعقب ذلك صدور وثيقة عنوانها "الامن القومي للولايات المتحدة " في مارس ١٩٩٠.[2]

وغني عن البيان ان السياسة الخارجية للدولة – انطلاقا من كونها تمثل السلوك الخارجي للدولة – تتاثر بالحالة او الظروف السائدة في صورة النسق الدولي الذي تتفاعل الدولة من خلاله مع غيرها من الدول. وبالتالي فإن انتهاء مرحلة الحرب الباردة – بداهة – قد القت بظلالها علي طبيعة السياسة الخارجية الامريكية وتوجهاتها خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وزواله من الخارطة الدولية وانفرادها كقوة قطبية وحيدة بالنسق الجديد.

تميزت البيئة الدولية خلال تلك الفترة بجملة سمات مغايرة لنظيراتها من الحقب السابقة و يتمثل ابرز هذه السمات فيما يلي

١ – تعاظم دور الولايات المتحدة علي الساحة الدولية مما دفع البعض ان يطلق علي تلك الحقبة "الاحادية القطبية".

٢ – تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وتدهوره كقوة عظمي وتجسد ذلك من خلال:

- زوال خطر التهديد الشيوعي السوفيتي من العالم .
- انهيار مصداقية الايديولوجية الماركسية – اللينينة عالميا.
- سريان موجة من التغيير السياسي في دول العالم الثالث.

---

[1] انظر في هذا المضمون: السيد امين شلبي، **ما بعد الحرب الباردة ... قضايا وإشكاليات**، (كراسات إستراتيجية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، العدد (٥٥) ،١٩٩٧، ص ٢، امين هويدي ،**إدارة الازمات في ظل النظام العالمي المراوغ**،(السياسة الدولية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، العدد(١١٢)، ابريل ١٩٩٣)، ص ١٨٠.

[2] راجع في هذا الصدد: ثناء فؤاد، **انهيار حائط الرفض في برلين الشرقية**، (السياسة الدولية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام،القاهرة، العدد (٩٩)، يناير ١٩٩٠)، ص ٢٢١ – ٢٢٦.

Rein Mullerson,**International Law ....Rights and Politics Developments In Eastern Europe and The CIS**, The New International Relations Series,(London & New York , Rout ledge, 1994), p.p. 5-9

- تفكك الإمبراطورية السوفيتية في اوروبا الشرقية والتي كانت منطقة النفوذ التابتة للاتحاد السوفيتي.

٣ – تزايد المخاوف من انتشار الاسلحة النووية والعمل علي الحد منها علي المستوي العالمي.

٤ – تزايد اهمية العامل الاقتصادي وتراجع اهمية الاداة العسكرية كاداتين للسياسات الخارجية في مجال التفاعلات السياسية الدولية.

٥ – الإبقاء علي تماسك المعسكر الغربي والتمكين لاستمرارية انضواء الدول الصناعية الكبرى تحت اللواء الامريكي وذلك من خلال :

- السيطرة الامريكية الفعلية علي مصادر النفط الخليجي .
- دعم رابطة التحالف الاطلسي ومحاولة توسيع نطاق العضوية في الحلف.

٦ – بروز قضايا عالمية جديدة علي الساحة الدولية ذات طبيعة مختلفة عما كان سائدا خلال مرحلة الحرب الباردة مع النزوع إلي تدويل الصراعات الداخلية.

٧ – فرض انماط ومعايير جديدة للسلوك الدولي، بمعني اخر: ازدواجية المعايير الامريكية بصدد مواقف السياسة الخارجية.

٨ – استخدام منظمة الامم المتحدة كاداة لإضفاء الشرعية علي اي تحرك عسكري تقوده الولايات المتحدة.

٩ – تصاعد دور سياسة التدخل مع اتجاه جماعة الدول إلي عمليات التدخل الإنساني سواء لاعتبارات إنسانية او لإعادة الديمقراطية[١].

ونشير بشيء من التفصيل إلي السمات التي تعد علي جانب كبير من الخطورة والاهميه علي مسرح السياسه الدوليه والتي تعد دات صله بممارسات الولايات المتحدة بصدد المبدا محل الدراسه خلال عقد التسعينيات علي النحو التالي:

اولا: التحول الواضح في طبيعه الصراعات والازمات الدوليه:

طرحت البيئة الدولية خلال حقبة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تحديا جديدا هيأ لذوبان الفارق بل وتلاشي الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو دولي، فما كان ينظر إليه في الماضي علي انه يدخل ضمن نطاق الاختصاص الداخلي للدولة ، يشهد اليوم حالة من التقلص الكبير لصالح دور اكبر لجماعة الدول وعلي حساب مبدا عدم التدخل، بل إن الامر لم يقف عند

---

(1) انظر في هذا المضمون كلا من : محمد طه بدوي، اخرون، **مقدمه إلي العلاقات السياسيه الدوليه**، (الايكس لتكنولوجيا المعلومات،الإسكندرية،٢٠٠٤)،ص٢٠٩– ٢٢٩، ممدوح منصور، **مفهوم النظام الدولي بين العلميه و النمطيه**، (مركز الإمارات، ابو ظبي،١٩٩٨)، ص٣٤ ٥٩

للمزيد في هذا الشان راجع: مروه محمود فكرى،**اثر التحولات العالميه على الدوله القوميه خلال التسعينيات:دراسه نظريه**، رساله ماجستير، (كليه الاقتصاد و العلوم السياسيه، جامعه القاهرة، ٢٠٠٤) .

هذا الحد حيث راح جانب من الفقه يتحدث عما سمي بـــ" المجتمعية الدولية " او العالمية حيـــث اكتسبت الصراعات الداخلية بعدا دوليا[١].

وتتعين الإشارة هنا إلي حدوث تراجع نسبي للقضايا التقليدية العالمية التي ســـادت طـــوال مرحلة الحرب الباردة والتي نتجت عن العلاقات بين الشرق والغرب مثل قضايا سباق التـــسلح النووي والصراعات الايديولوجية.وتشير ملاحظة واقع ما بعد انتهاء الحرب الباردة إلي سيطرة الصراعات الداخلية علي تلك المرحلة وهي الصراعات الناتجة في معظمها عن حروب اهليـــة لاسباب عرقية او قومية او دينية[٢].علاوة علي دلك ،ظهرت قضايا عالمية جديدة علي الـــساحة الدولية تتعلق ايضا بالداخل مثل قضايا التدهور البيئي و حقوق الإنسان و الفجوة بـــين الفقـــراء والاغنياء والإرهاب الدولي والتي لم تكن موجودة من قبل[٣]. وارتباطا بكل ما تقدم فـــإن تلـــك الصراعات اصبحت تستقطب اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية والراي العام العالمي والفاعلين الدوليين الاخرين مثل المنظمات الدولية غير الحكومية NGOS. ولعله لا يكـــون مـــن قبيـــل المبالغة القول إن هذه القضايا حظيت باهتمام دولي متزايد إلي الحد الذي يكاد يخلع عنها ف ي بعض الاحوال وصفها " الداخلي " او " الوطني"[٤].

ثانيا: ازدواجيه المعايير الامريكيه بصدد مواقف السياسه الخارجيه:

باستعراض المواقف الامريكية بصدد الاحداث الدولية المختلفة منـــذ ســـقوط الاتحـــاد السوفيتي بدءا بالازمة العراقية الكويتية ومرورا بالعديد من الازمات الدولية اللاحقة يمكننا القول بان السياسة الامريكية في ظل الاحادية القطبية لم تستهدف إرساء نسق عالمي جديد تتسم قواعده بالشرعية او تتمتع بالقبول الدولي العام بحيث يتم تطبيقها وفقا لمعايير العدالة والمساواة وإنمـــا استهدفت فرض معايير دولية مفصلة علي مقاييس المصلحة الامريكية[٥].

وجدير بالذكر ان السياسة الامريكية كثيرا ما وصفت بالمعيارية ومعاملة كل حالة دولية علي حدة، فهي تعمل وفقا لقواعد القانون الدولي حينما تري ذلك محققا لمصالحها او علي الاقل

---

[1] Spence, J.E, **Ethnicity and International Relations: Introduction and Over View**,(International Affairs, Vol. (72),no.(3) ,1996),P.P.439-443.

[2] علي بن محمد العباد، **مجلس الامن الدولي ودوره في تسوية الازمات الدوليه المعاصـــرة دراســـه تطبيقيـــه(١٩٩١ – ٢٠٠٢)**، اطروحة للحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسيه، (كليه التجـــارة وإدارة الاعمـــال، جامعـــة حلـــوان، ٢٠٠٤)ص٩٩، حسن نافعه ، محمد شوقي ، **التنظيم الدولي** ، (مكتبه الشروق الدوليه ، القاهرة ، ٢٠٠٣)، ص ٤٤٣.

[3] حسن بكر، **إدارة الازمه الدوليه .نحو بناء نموذج عربي في القرن الحادي والعشرين**، (مركز الدراسات السياسيه والإســـتراتيجيه ، القاهرة،٢٠٠٥)، ص ٤١ ، ٤٢ ، ١٤٧ – ١٥١

Brain white & Others , **Issues In World Politics**, (New York , Martin's Press, 1997) P.3,4

[4] B.A. Roberson , **International Society and The Development Of International Relations Theory** ,(London & New York , Continuum, 2002) P.175 .

احمد الرشيدي ، التدخل الدولي ..، مرجع سبق ذكره، ص ١٠ ، ١٥.

[5] محمد طه بدوي ، اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٣، ممدوح منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٧ ، ٤٨

لا يتصادم معها بينما تضرب بعرض الحائط المبادئ القانونية مهما كانت اساسية عندما يتراءى لها مصلحة في خرق القوانين[١]. وهذا يؤكد ان ثمة ازدواجية واضحة في المعايير وان الشرعية الدولية من وجهة نظر الولايات المتحدة – لا تحتل اكثر من موقع ثانوي، تتلون وتتشكل وفقا لاعتبارات المصالح الامريكية.وبالتالي فقد طغت الاعتبارات السياسية على الشرعية الدولية بشكل يجعل لهذه الشرعية معيار امزدوجا يكيل بمكيالين[٢].

ولعل في سلوك الولايات المتحدة ذاته ما يؤكد ذلك. إذ نجدها تتصدى لبعض صور السلوك الدولي حينما تصدر عن دول مناوئة لها بينما نجدها تغض الطرف عن سلوكيات مشابهة لها حينما تصدر عن دول صديقة، كذلك فكثيرا ما نجد الولايات المتحدة ذاتها تقدم علي سلوكيات دولية معينة في إطار سياستها الخارجية بينما نجدها تندد وتدين بشدة سلوكيات من جانب الدول الاخرى في مواقف مماثلة[٣].

ثالثا: تصاعد دور سياسه التدخل: "Interventionism ":

يكاد الإجماع ينعقد بين الباحثين علي ان التدخل علي اختلاف مظاهره اصبح سمة رئيسية في عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة. فنجد ان الولايات المتحدة تؤكد دوما علي حقها في التدخل سياسيا او عسكريا في اي منطقة من العالم. وجدير بالذكر ان هناك تغييرا ملحوظا في اتجاه جماعة الدول نحو عمليات التدخل الإنساني في الاونة الاخيرة ، واصبح مبدا التدخل الإنساني مبررا اساسيا لممارسة التدخل العسكري الخارجي، فلم تعد الولايات المتحدة تجد صعوبة في العثور علي مبررات إنسانية لتدخلاتها سواء بحجة منع انتهاكات حقوق الإنسان او استعادة الديمقراطية. هذا ويلاحظ ان كثيرا ما استخدمت الامم المتحدة القوة بموجب الميثاق للتدخل في شئون دولة ما علي اساس إنساني وذلك كمحاولة من الولايات المتحدة احيانا إضفاء نوع من الشرعية علي تحركاتها[٤].

وقبل ايام من بداية القرن الواحد والعشرين طرحت الإدارة الامريكية رؤيتها من خلال استراتيجية للامن القومي الامريكي للقرن الجديد في ديسمبر ١٩٩٩والتي جاءت تعبيرا عن

---

(1) علي محمد العباد، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ ، باتريسونولاسكو، اخرون، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥، ١٦، ٢٢.
,Chris Brown,**Understanding International Relations**,(London,Macmillan Press LTD,1997)P.P220-222

(2) منصور العادلي، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٨. ، غانم حمد النجار، **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هل كان صناعه عربيه؟**، (السياسه الدوليه، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام،القاهرة، العدد(١٥٠)، اكتوبر ٢٠٠٢).

(3) عبير بسيوني،**الولايات المتحدة والتدخل لحمايه حقوق الإنسان والديمقراطيه** ،(السياسه الدوليه، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام،القاهرة، العدد (١٢٧) يناير ١٩٩٧)، ص ١١٢، ١١٣.
,Ariel Levite & Others, **Foreign Military Intervention…The Dynamics Of Protracted Conflict**, (Colombia University Press, 1992).

(4) انظر في هذا المضمون: ستانلي هوفمان، **سياسات واخلاقيات التدخل العسكري**، (ترجمات إستراتيجيه، نافذة علي الفكر العالمي،سلسله اوراق شهريه العدد (٤)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجيه ، يوليه ١٩٩٦).

حقيقة هامة مفادها ان الولايات المتحدة تقود العالم ، وتمتلك الفكر والإستراتيجية والوسائل اللازمة لتلك المهمة، وانها يجب ان تقود في الخارج حتى تحقق الامن في الداخل. ولعل اهم ما جاء في هذه الوثيقة يتمثل في وسائل تنفيذ تلك الإستراتيجية والتي جاءت محكومة بعدة اعتبارات والتي من اهمها:

- انه على الرغم من تاكيد الولايات المتحدة علي اهمية التعاون الدولي بالاعتماد علي المنظمات الدولية إلا انها علي استعداد للعمل منفردة إذا لزم الامر .
- إن القوات المسلحة تلعب دورا رئيسيا في تنفيذ الإستراتيجية بهدف حماية مصالحها العسكرية.
- إن تنفيذ الإستراتيجية يعتمد – جزئيا – علي انتشار القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان[١].

رابعا: استخدام منظمه الامم المتحدة كاداة لإضفاء الشرعيه علي اي تحرك عسكري تقوده الولايات المتحدة:

تشير ملاحظة الواقع إلي ان الولايات المتحدة تنتهج منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سياسة تهدف إلي تهميش وإضعاف دور الامم المتحدة وإن ظل الحرص علي وجود غطاء من الشرعية الدولية قائما في معظم الاحوال. وعلي هذا النحو سنجد ان الامم المتحدة لعبت دورا في توفير سند الشرعية لتدخل الولايات المتحدة في بعض الازمات منذ ١٩٩٠ وخاصة ازمة الخليج الثانية، وازمة انهيار الدولة في الصومال، تدخلها في هاييتي لإعادة الرئيس المنتخب ، وغني عن البيان إن مجلس الامن من اكثر الاجهزة الدولية تعبيرا عن تلك الحقيقة ، تميزت قراراته باللجوء المتكرر والإشارات الصريحة إلي الفصل السابع من الميثاق[٢] ، فلم يعد المجلس يهتم كثيرا بان تاتي قراراته متوافقة مع مقتضيات الشرعية الدولية بقدر حرصه علي ان تاتي هذه القرارات معبرة عن المصالح والاهداف الامريكية وهو ما يعني التجاهل الامريكي التام للشرعية و الدولية علي حد سواء[٣].

---

(1) محمد قدري سعيد ،**الامن القومي الامريكي في القرن الواحد والعشرين**،(ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، العدد (٦٢)، فبراير ٢٠٠٠)، ص ١٩ ، ٢٠ ، محمد قدري سعيد ، **الابعاد العسكريه في استراتيجيه الامن القومي الامريكي**، (ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة،العدد (٦٣) ، مارس ٢٠٠٠)، ص ٢٣ ، ٢٤ .

Joseph , Nye ,"Redefining The National Interest ",(**Foreign Affairs** ,Vol (78) NO(4),July /August 1999).

(2) وهو الفصل الذي يضفي علي صلاحيه مجلس الامن في الحالات القصوى القيام بعمليات عسكرية برية، بحريه، جوية طالما كان ذلك ضروريا لحفظ او إعادة السلم والامن الدوليين.

(3) علي بن محمد العباد، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣، علي العقابي، **العلاقات السياسيه الدوليه ... دراسه في الاصول والتاريخ والنظريات**، (الدار الجماهيريه ، ليبيا ، ٢٠٠٤)، ص ١٢٦

وفي المقابل سنجد ان ذلك النهج لم يمنع الولايات المتحدة عن التهديد بالتدخل منفردة إذا حاولت بقية الدول دائمة العضوية في مجلس الامن ان تستخدم حقها في الاعتراض علي قرارات المجلس علي نحو لا ترضي عنه الولايات المتحدة. وقد حدث وتدخلت الولايات المتحدة علي راس حلف الناتو ودون تصريح من مجلس الامن تحت ذريعة" الضرورة التي تقتضي الخروج عن المحظور"[(١)]. وفي هذا الإطار سنجد ان الامين العام السابق – كوفي عنان – حاول تقنين هذه التصرفات غير المشروعة من خلال مذكرة قدمها إلي الجمعية العامة للامم المتحدة في سبتمبر ١٩٩٩ اقر فيها باهمية التدخل الإنساني في شئون الدول الاخرى ، مما اكد انطباق ما يدعو إليه مع اهداف الامم المتحدة[(٢)].

المبحث الأول
الولايات المتحدة والتدخل لاعتبارات إنسانية

ينصب اهتمامنا في هذا المبحث علي تدخل الولايات المتحدة لاعتبارات إنسانية ونتناول اربع حالات تدخلت فيها الولايات المتحدة لهذا السبب وهى (العراق و الصومال، والبوسنة وكوسوفا) .وتجدر الإشارة هنا إلي ان هذا المبحث يقتضي منا التمهيد له بالحديث عن ماهية التدخل الإنساني وموقعه من السياسة الخارجية الامريكية خلال عقد التسعينيات .

تتعين الإشارة بداية إلي ان قضية التدخل الإنساني هي واحدة من ابرز القضايا المطروحة علي قائمة الاهتمامات العالمية خلال فترة ما بعد الحرب الباردة[(٣)].وظهرت الحاجة إلي إعادة النظر في شرعية التدخل الإنساني خاصة بعد ان تغيرت النظرة التقليدية لسيادة الدولة

---

(1) بسام المرهج ، **منظمه الامم المتحدة وازمه السلام في الخليج العربي..حقبه التسعينيات** ،(دمشق ، د . ن ، ١٩٩٩) ، ص ٤٥ – ٥١

،ممدوح منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٣، علي بن محمد العباد، مرجع سبق ذكره، ص، ٢٢+ ١٢٦، حسن نافعه، انهيار .... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨

(2) مسعد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

للتوسع في هذا الصدد راجع :خالد حامد طاهر ،**سياسه الولايات المتحدة الامريكيه تجاه هيئه الامم المتحدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٤)**، قدمت هذه الاطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية ، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥) .

(3) يقصد بالتدخل الإنساني: التدخل الهادف إلي حماية مواطني دوله او اقليه داخليه تتعرض لانتهاك حقوق الإنسان من جانب حكومتها الوطنيه او من جانب جماعات غير رسميه في هذه الدوله .

انظر في هذا المضمون: التقرير الإستراتيجي العربي،(مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام، القاهرة، ١٩٩٦)، ص ١٠٥.

,Lawrance Freedman & Others, "Humanitarian War Military Intervention and Human Right " ,(**International Affairs** , Vol (69) , No (3) , July 1993) .

، احمد إبراهيم محمود،**التدخل الإنساني بين الموضوعيه والانتقائيه**، (ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام،القاهرة، العدد(٦٤) ابريل ٢٠٠٠) ، ص ٣٣ .

وظهور دعاوى تتعلق بضرورة إحداث التوازن بين احترام سيادة اي دولة وبين المطالب الإنسانية[١].

والحق ان طرح مبدا " التدخل الإنساني لا يعتبر تطورا جديدا في حد ذاته ولكنه اتخذ ابعادا جديدة خلال عقد التسعينيات، فجذور المبدا ترتد إلي اواخر الاربعينيات حيث دخل مفهوم (الجرائم ضد الإنسانية) إلي القانون الدولي العام عقب محاكمات نورمبرج التي حاكمت قادة النازية في المانيا غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبموجب هذا المفهوم اصبحت مسالة التدخل لحماية حقوق الإنسان والاقليات جزءا من القانون الدولي وتم إدراجها فعليا من خلال (ميثاق مناهضة جرائم الإبادة الجماعية) لعام ١٩٤٨، وميثاق جنيف الخاص بقوانين الحرب لعام ١٩٤٩، وبالتالي فإن هذه التطورات كانت تعني إعلاء مبدا حقوق الإنسان علي مبدا سيادة الدولة . لكن المتغيرات الدولية في فترة الحرب الباردة حالت دون تطبيق هذه المبادئ علي الصعيد الواقعي حيث ادي الصراع الايديولوجي والتنافس حول الهيمنة في العالم وتناقضات المصالح إلي الحيلولة دون بناء إجماع بين الشرق والغرب حيال القضايا التي يمكن ان تنطبق عليها تلك المبادئ ، بالإضافة إلي عدم الاتفاق علي اليات محددة للتعامل مع الحالات التي تقع فيها جرائم ضد الإنسانية.[٢]

الاكثر من ذلك ان تلك الحالات والقضايا التي كانت تشهد استقطابا بين الكتلتين كانت تتحول إلي مجال للصراع بينهماومع انتهاء الحرب الباردة اصبحت الساحة الدولية مهياة لنشوء توافق سياسي عام بين القوى الكبرى حيال مبدا التدخل الإنساني بسبب انهيار الاتحاد السوفيتي وهو ما اتاح للولايات المتحدة السيطرة علي مجلس الامن والسعي لاستصدار قرارات تجاه القضايا والصراعات الدولية وكمحاولة لإضفاء الشرعية علي قراراتها او حتى التحرك بشكل منفرد إذا تعذر ذلك مثلما فعلت في حالة كوسوفو[٣]

وجدير بالذكر ان تلك الفترة ذاتها شهدت اتساع نطاق ظاهرة العولمة التي افضت إلى توسيع نطاق التفاعلات والمعاملات والاتصالات فيما بين الدول بصورة غير مسبوقة بحيث لم يعد هناك فوارق بين الداخل والخارج واصبح في استطاعة جماعة الدول التعرف فورا على اية

---

[1] سعد حقي، **النظام الدولي الجديد:دراسه في مستقبل العلاقات الدوليه بعد انتهاء الحرب الباردة**، (الاهليه،عمان، ١٩٩٩)، ١٠٤، ١٠٥ ، كريستوفر وود،**هل هناك حق التدخل لاغراض إنسانيه ؟**، ملخص بحث منشور في(السياسه الدوليه، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام، القاهرة، العدد (١١٥)، يناير ١٩٩٤)، ص ٣٣٥ .

[2] احمد إبراهيم محمود، التدخل الإنساني.... ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣

[3] حسام هنداوي، **مدي التزام مجلس الامن بقواعد الشرعيه الدوليه..نظرة واقعيه ومستقبليه**، (السياسه الدوليه، مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام، القاهرة، العدد(١١٧)، يوليه ١٩٩٤)، ص ٩٩.

,ChistoPher Greenwood , "Is There a Right Of Humanitarian Intervention ?" ,(**The World Today** ,Feb 1993)

,Arend, op. cit , p. p 112-115, Mellur, op. cit, p. p 16 -18 .

صراعات داخلية او إقليمية تجري في اي مكان من العالم . وتاسيسا علي ذلك ، فلقد انطوي تطور منظومة العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة علي توسيع نطاق التدخل بحيث باتت هناك عدة اشكال للتدخل هي(التدخل العسكري لمساعدة دولة حليفة او صديقة بموجب معاهدة او اتفاقية دفاعية مشتركة، كذا التدخل لتلبية دعوى من طرف شرعي وطني في الدولة والتدخل لحماية ارواح وممتلكات دولة معينة إذا ما تعرضت للتهديد من جانب دولة اخرى والتدخل لاعتبارات إنسانية لحماية مواطني دولة او اقلية معينة تتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان). [١]

اضف إلي ذلك، ان الولايات المتحدة اهتمت خلال تلك الفترة بتطوير إستراتيجية جديدة للامن القومي اعطت فيها اهتماما خاصا لمسالة التدخل وكان منطقها هو ان انهيار الدول تحت وطاة الصراعات الداخلية او بسبب قسوة نظم الحكم فيها يعد واحدا من التهديدات المحتملة للولايات المتحدة لان تلك الدول ستصبح عرضة لعدم الاستقرار والنزاعات، كما ان هناك حالات اخري تتبني نظم الحكم بها اتجاهات قومية او طائفية او قبلية متطرفة تدفعها للتورط في جرائم التطهير العرقي والمذابح الجماعية مما يؤدي في النهاية إلي حروب اهلية داخل وخارج الدولة نفسها.وتؤكد هذه الإستراتيجية علي ان مصلحة الولايات المتحدة تكمن في التدخل في مثل هذه الحالات[٢] .

يمكن ان نشير إلى حقيقة مؤداها ربط الولايات المتحدة بين انتهاك حقوق الإنسان وبين تهديد السلم والامن الدوليين كما يحدده ميثاق الامم المتحدة. وجاء ذلك علي إثر تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان والاقليات في انحاء متفرقة من العالم وايضا إعلاء قيمة حقوق الإنسان علي حساب مبدا السيادة الوطنية والاختصاص الداخلي لكل دولة وادت تلك التطورات إلي ترجمة انتهاكات حقوق الإنسان إلي تهديدات للسلم والامن الدوليين[٣]

---

[1] المرجع السابق ، ص ٣٣

[2] المرجع السابق ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

Thomas G. Weiss, **Military – Civilian Interactions Intervening In Humanitarian Crisis**,(Lanham , Md :Rowman & Little Field, 1999) p. p 12 -19.

[3] ياسين العيوطي، **التحرك الدولي إزاء مذهب التدخل الإنساني (حاله جنوب العراق: ١٩٩١ – ١٩٩٢)**، (السياسه الدوليه، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام،القاهرة، العدد (١٢٩)، يوليو ١٩٩٧)، ص ٥٩.

نجوي إبراهيم، **دور الامم المتحدة في تطوير اليات حمايه حقوق الإنسان**،(السياسه الدوليه،مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام،القاهرة،العدد(١٦٧)،يناير ٢٠٠٧)،ص ٥٠.

المطلب الاول

التدخل الامريكي في اعقاب حرب الخليج الثانيه (١٩٩١ – ١٩٩٦)

تعد المساله العراقية في فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وتعامل الولايات المتحدة معها خير مثال على ذلك التطور الذي طرا علي مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والذي جعل من قضية انتهاك حقوق الإنسان ليس مجرد قضية إنسانية ولكن قضية تمس السلم والامن الدوليين.ففي اعقاب انتهاء العمليات العسكرية ضد العراق وإخراجه من الكويت بالقوة من قبل قوات التحالف في ٢٧ فبراير ١٩٩١، اعتبرت الولايات المتحدة نفسها بانها تقود تحالفا للتدخل الإنساني في العراق. جاء ذلك علي إثر ما قام به النظام العراقي من اعمال مسلحة لقمع ما يشبه العصيان او التمرد في مناطق الشيعة في الجنوب والاكراد في الشمال. وقد ادي ذلك إلي لجوء اعداد كبيرة من اللاجئين الاكراد إلي المناطق الجبلية المتاخمة للحدود العراقية – التركية، ويمكن القول مبدئيا إن الإدارة الامريكية استغلت الممارسات العنيفة للنظام العراقي ضد الاكراد والشيعة كوسيلة للتدخل في الشئون العراقية وإضعاف نظام صدام حسين وتمهيدا لإسقاطه. وفي ضوء هذا المناخ الدولي المعادي للعراق لعبت الورقة الكردية – الشيعية دورا هاما في تصعيد الموقف بين واشنطن وبغداد.[١]

وفي سياق تلك التطورات وردا على الانتهاكات العراقية لحقوق الإنسان اصدر مجلس الامن القرار ٦٨٨ في (١٩٩١/٤/٥) والذي عدد ووصف اعمال القمع العراقية وطالب العراق بوقفها كما طالبه بالسماح بدخول المنظمات الإنسانية إلي المناطق من اجل تقييم الاوضاع فيها وتقديم المساعدات اللازمة لسكانها.وتجدر الإشارة إلي ان هذا القرار مهد الطريق لإرساء قاعدة جديدة في القانون الدولي حيث ربط هذا القرار – لاول مرة – بين انتهاك حقوق الإنسان في دولة من الدول وتهديد السلم والامن الدوليين.وعلي إثر هذا القرار تم إنشاء المناطق الامنة – كما سنري لا حقا والتي اعتبرت بحق من اخطر عمليات التدخل في الشئون العراقية طوال عقد التسعينيات بدعوى التدخل الإنساني[٢].

و فيما يلي نقدم تحليلا لمشروعية التدخل الامريكي في الحالة العراقية بدعوى التدخل الإنساني من خلال :

- الدوافع او الاسباب التي بررت بها الولايات المتحدة تدخلها.
- كيفية تدخل الولايات المتحدة في الشئون العراقية.

---

[1] نفس المرجع السابق

[2] انظر في هذا المضمون: فرج عبد الرحيم حمد، **المبررات الامريكيه للحرب علي العراق في ضوء مبادئ واحكام القانون الدولي العام**،(رساله ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٢١٦ ،عبد الله الاشعل، **ماساة العراق .... البدايه والنهايه**، (مؤسسه الطوبجي، القاهرة ، ٢٠٠٤)، ص ١٢٥.

- تقويم التدخل الامريكي من حيث:
  - التكييف القانوني للتدخل في ضوء قرارات مجلس الامن.
  - التناقضات التي انطوت عليها عملية التدخل .
  - الاثار السلبية التي لحقت بالعراق من جراء هذا التدخل.
  - مدي نجاح الولايات المتحدة في تحقيق اهدافها المعلنة.

أولا: دوافع ومبررات التدخل الأمريكي في الحالة العراقية:

ادعاء شرعيه التدخل تحت مظله الامم المتحدة: نشير في البداية إلى حقيقة مؤداها ان قرارات مجلس الامن منذ البداية جاءت وفقا للفصل السابع من الميثاق إذ ان القرار ٦٦٠ الصادر في (١٩٩٠/٨/٢) من القرارات النادر إصدارها في تاريخ مجلس الامن حيث اعتبر ان التدخل العسكري العراقي في الكويت يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين ومن ثم فتح الباب امام مجلس الامن لاتخاذ ما يراه ضروريا بموجب احكام الفصل السابع في حال عدم تنفيذ الدولة العرقية الانسحاب الفوري [١] ،يضاف إلي ذلك ان الولايات المتحدة اخذت بالتفسير الواسع للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠/١١/٢٩) وارتات فيه اساسا سياسيا لاستخدام القوة في حالة عدم التوصل إلي حل سلمى للازمة قبل ١٥ يناير ١٩٩١ ، فلقد ادي هذا القرار إلي وضع العراق تحت الوصاية الدولية او بالاحرى الوصاية الامريكية ، فلم يصدر لمجرد التمويه او التخويف فقط لان المجلس قد هيا منذ البداية عدة تدابير للخيار العسكري جنبا إلي جنب مع تدابير الخيار السلمي[٢]وبناء علي ذلك يتضح ان الولايات المتحدة عولت علي القرارات الصادرة من مجلس الامن لتبرير شرعية تدخلها.

الدافع الإنساني(انتهاكات حقوق الإنسان):تصاعدت الشكوى من الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في العراق في اعقاب حرب الخليج الثانية،وبالإطلاع علي التقارير المعنية بحقوق الإنسان والتي تناولت تلك الحقوق في العراق منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي – نجد انها قد رصدت انتهاكات قانونية وفعلية جسيمة لمجموعة من الحقوق والحريات الاساسية وفي طليعتها كل من الحق في الحياة و الحق في الحرية و الامان الشخصي و كذلك حرية الراي والتعبير. ذلك من خلال متابعة ممارسات النظام العراقي السابق المتمثلة في الاختطاف والاعتقال والتصفية الجسدية والتشريد الجماعي ،وعلى اية حال،فلقد تورط بالفعل النظام

---

[1] انظر في هذا المضمون:سعيد حسين غلاب، **التطورات الراهنه في النظام الدولي واثرها علي مبدا حظر استخدام القوة في العلاقات الدوليه**، رساله لنيل درجة دكتوراه الفلسفه في العلوم السياسيه، (كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه،جامعه القاهرة ٢٠٠٥)، ص ٢٨٩.

,Barker, op. cit, p. p 108 -110

[2] احمد يوسف الفرعي، **مجلس الامن الدولي وإدارة ازمه الخليج**، (السياسيه الدوليه،مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام، القاهرة، العدد(١٠٣)، يناير ١٩٩١)، ص ١٠٠ – ١٠٢ ، علي بن محمد العباد ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ – ١٣٠.

العراقي في انتهاكات خطيرة في إطار قمع التمرد الكردي في شمال البلاد وكذلك التمرد الشيعي في جنوبها، الامر الذي اسفر عن قتل وتهجير الالاف من ابناء هاتين الاقليتين[١].

وبصدد الاكراد،فلقد قامت القوات العراقية بقمع الاكراد وغيرهم من المنشقين وملاحقة المتمردين مما ادي إلي تدفق اللاجئين علي نطاق واسع عبر الحدود بما مثل – من وجهة النظر الامريكية – تهديدا للسلم والامن الدوليين[٢] وعلي صعيد اخر، تزامن مع التمرد الكردي في الشمال تمرد شيعي في جنوب البلاد، وقام فان ديرستول بتقديم تقرير اعتبر بمثابة شاهد عيان علي انتهاك حقوق الإنسان الاساسية في جنوب العراق علي راسها الحق في الحياة حيث تم تنفيذ العديد من عمليات الإعدام والتعذيب ،علاوة علي ذلك لم تتورع الحكومة العراقية عن فرض حصار اقتصادي شديد علي سكان الجنوب استهدف الحد من موارد الغذاء ومنتجات البترول ، يضاف إلي ما تقدم منع المنظمات الإنسانية من مساعدة هؤلاء المواطنين طبقا للاتفاقات المبرمة مع الامم المتحدة بعد حرب الخليج الثانية[٣].

ثانيا : التدخل الأمريكي:

سعت الولايات المتحدة – في ضوء ما تقدم – إلي استصدار قرار من مجلس الامن يمكنها من التدخل في شمال العراق لاعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان ، بالفعل تم إصدار القرار رقم ٦٨٨ (٥ ابريل ١٩٩١) والذي ادان اعمال القمع العراقية وطالب العراق بوقفها، والسماح بدخول المنظمات الإنسانية لتلك المناطق من اجل تقييم الاوضاع فيها وتقديم المساعدات اللازمة[٤].غير انه تجدر الإشارة في هذا الصدد إلي ان الولايات المتحدة قد اعتبرت القرار ٦٨٨ يدين سياسة القمع العراقية ضد المدنيين بشكل عام و بررت تدخلها في الجنوب ايضا انطلاقا من ان انتهاكات حقوق الإنسان مسالة تهدد السلم والامن الدوليين وعلى هذا الاساس يصبح التدخل الامريكي سواء في الشمال او الجنوب – وفقا للرؤية الامريكية – مشروعا في إطار الميثاق[٥]. وفي هذا الإطار نشا في العراق ما عرف ب" المناطق الامنة" Safe Zone و

---

[1] نبيه الاصفهاني،**وثائق خاصه بالازمه** ،(السياسة الدولية ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، العدد (١٠٢)، اكتوبر ١٩٩٠)، سعيد غلاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٨.

, Brown , op. cit, p. p 554 – 55 , Ramsbtham, op. cit, p. 73 , 74.

[2] Weiss, op. cit , p. p 49 – 51.

سعيد غلاب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١.

[3] ياسين العيوطى، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

Weiss, op. cit , p. p 59, 60, Ramsbtham , op. cit , p. 69.

[4] كاظم حبيب، **المأساة والمهزلة في عراق اليوم**، (دار الكنوز الادبية ، بيروت ١٩٩٩)، ص ٢١١

Ramsbatham , op. cit , p. 71.

[5] علي إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦١، ٤٦٢، عبد الله الاشعل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٧.

Arend , op. cit , p. 55.

التي تمثلت في منطقتين الاولي في الشمال والثانية في الجنوب وذلك علي إثـــر القـــرار ٦٨٨ والذي بررت فيه إنشاءها لتلك المناطق [١].

و علي إثر القرار ٦٨٨ قررت الإدارة الامريكية في ابريل ١٩٩١ إقامة منطقـــة امنـــة للاكراد شمال العراق "safe Haven " تقع شمال خط عرض ٣٦° لحماية الاكراد من القصف المتكرر وتأمين وصول الادوية والمواد الغذائية[٢] وتم بناء معسكرات لحوالي ٨٥٠ الف لاجئ عراقي. وقد اشتركت القوات الامريكية الخاصة مع القوات الفرنسية والبريطانية فـــي اختيـــار المنطقة الامنة وتامينها بحيث تقع علي مقربة ١٥ كم متر من الحدود التركية.وفي ٢٣ ابريـــل اقامت هذه المنطقة في وادي نهر دجلة وتمتد لمسافة ٤٠ كم شمال العراق، ٦٠ كم علي طـــول الحدود العراقية – التركية. وبلغت مساحة المنطقة ٢٤٠٠ كم٢ وعاصمتها زاخـــو وقـــام علـــي حراستها الفان من قوات المارينز الامريكية وعدة مئات مزودة بمختلف انواع الاسلحة ومدعومة بالطيران المنطلق من الاراضي التركية. وجدير بالذكر ان الولايات المتحدة قد اكدت علـــي ان حمايتها لهذه المنطقة مؤقتة وتنتهي بتأمين عودة اللاجئين إلي ديارهم وتـــولي الامـــم المتحـــدة مسئولية معسكراتهم فيها[٣].

هذا وقد اثيرت اتهامات ضد الحكومة العراقية بهجمات ضد الشيعة جنوب العراق وذلك في ١٨ اغسطس ، وبالتالي وافقت كل من إنجلترا وفرنسا علي خطة امريكية لحماية الشيعة في العراق من تلك الهجمات وتضمنت تلك الخطة قيام الطائرات الحربية بإسقاط اية طائرة عراقية تحاول ان تقوم بطلعات جنوب العراق[٤].وقد جاء هذا التحرك بعد عام علي ســـحق الحكومـــة العراقية لتمرد الشيعة في الجنوب وتم تعيين ما اسمته منطقة حظر الطيران (No Fly Zone) جنوب خط عرض ٣٢° ومساحتها ١٤٠ الف كم٢ اي ثلث مساحة الارض تقريبا، وتقرر إسقاط الطائرات العراقية إذا دخلت المنطقة [٥].وفي سبتمبر ١٩٩٦ تم توسيع منطقة الحظر الجـــوي ليمتد جنوب خط عرض ٣٣° ، وذلك ردا علي مساعدة القوات العراقية وتقديمها يـــد العـــون لمساندة قوات الزعيم الكردي مسعود برزاني في مواجهة خصمهونظيره "جلال طالباني"[٦].

ثالثا: تقييم عملية التدخل الأمريكي في الحالة العراقية:

---

(1) عبد الله الاشعل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٥.

(2) منال لطفي،**عامان علي اندلاع حرب الخليج إدارة نتائج ما بعد الحرب** ، (السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، العدد(١١١) يناير ١٩٩٣)، ص١٠٨.

(3) عبد الله الاشعل ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٩

(4) نفس المرجع السابق، ص ١٣٦.

(5) سعيد غلاب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢ ، ٢٩٣.

(6) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٦، مرجع سبق ذكره، ص ١١٧.

للمزيد من التوسع حول عملية التدخل راجع:عبير بسيوني، **التدخل الخارجي في الصراعات الداخليه حاله التدخل في العراق،(مـــارس ١٩٩١– سبتمبر ١٩٩٦)**، رساله ماجستير ، (غير منشورة)،(كليه الاقتصاد والعلوم السياسيه ، جامعه القاهرة، ١٩٩٧).

من الناحيه القانونيـــه :لقد مهد القرار ٦٨٨ الطريق لإرساء قاعدة جديدة فـــي القـــانون الدولي حيث ربط – لاول مرة – بين انتهاك حقوق الإنسان في دولة من الدول وتهديد الـــسلم والامن الدوليين، وهو بذلك قد اعتبر ان مثل هذا الانتهاك لم يعد من الناحية القانونيـــة شـ أنا داخليا [١] ،فعلي الرغم من ان مشكلة الاكراد في العراق تعد – بحق – مسالة داخليـــة إلا ان مجلس الامن بصدور القرار ٦٨٨ قد اعتبرها ضمن حالات تهديد السلم والامن الدوليين تحـــت مسمي"الحماية الإنسانية"او " التدخل لاعتبارات إنسانية" [٢].

وتتعين الإشارة هنا إلي ان جانبا كبيرا من الفقه يعتبر القرار ٦٨٨حالة رئيسية في اتجاهات التدخل، كما ان مضامين هذا القرار شكلت سابقة في تطور حق التدخل الإنساني، إذ انه يـ نص علي حرية إيصال المعونة الإنسانية رغم إرادة الدولة صاحبة السيادة علي البقعة المنكوبة.كم ا الزم مجلس الامن الحكومة العراقية بالسماح للمنظمات الإنسانية الدولية بتقديم المساعدات إلـــي جميع من يحتاجون المساعدة في كافة انحاء العراق[٣].وعلي هذا الاساس اصبحت عمليات إنقاذ الاكراد مرجعا اعتمد عليه الفقه الدولي للدفاع عن التوجه الذي ينادي بتطوير قواعـــد القـــانون الدولي وإعطاء الاولوية لاحترام حقوق الإنسان ليس فقط من خلال التركيز علي مبادئ وإنمـــا من خلال إصدار قرارات إلزامية يرافقها استخدام قوات دولية تـــساهم فـــي تـــأمين وصـــول المساعدات الإنسانية[٤].

وقد رفض الفقه في معظمه القرار ٦٨٨ واعتبر ان التدخل في هذه الحالة يعتبرعل ي اساس غير مشروع لانه يحمل في تناياه مخاطر لا تقتصر فقط علي العراق وإنما علي الـــدول الاخرى المجاورة له والتي تعاني من قلاقل داخلية من جراء الصراع بين الـــسلطة والاقليـــات بها[٥].وبالطبع فإن القرار ٦٨٨ لا يبرر باية حال لاية دولة ان تنفرد باي عمل يؤثر علي سيادة العراق وسلامة اراضيه واحترام إرادته بقبول التعامل مع منظمات الإغاثة ولـــيس مـــع دول اعضاء في الامم المتحدة .[٦]

و يعد الارتباط القانوني بين القرار ٦٨٨ وإنشاء الولايات المتحدة لمنطقتي الحظر الجوي شمال خط عرض ٣٦° ، جنوب خط عرض ٣٢° ثم ٣٣° امرا مخالفا من الناحية القانونية ويعد من اخطر عمليات التدخل في الشئون العراقية بدعوى التدخل الإنساني، فصدوره لم يكن مـــن

---

(1) سعيد غلاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٩٠ ، ٢٩١.

(2) مسعد عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٥.

(3) ريمون حداد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٨٣.

Ramsbtham , op. cit , p. p. 80 – 82.

(4) مسعد عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٥.

(5) عبد العزيز سرحان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٦١.

(6) كما ورد في مذكرة التفاهم واتفاق الإغاثه الإنسانيه التي وقعها العراق مع الامم المتحدة في ١٨ إبريل ١٩٩١
راجع:عبد الله الاشعل، الماساة العراقيه.....، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ ، ١٣٣.